السنة الثالثة والعشرون العدد87 / شهر كانون الاول / سنة 2025 تاريخ قبول النشر 2025/11/25

https://doi.org/10.31272/ijes.v23i87.1351

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN:1812-8742 EISSE :2791-092X Arcif : 0.375

Turkish water policy and the Iraqi government's influence in limiting its consequences

السياسة المائية التركية واثر الحكومة العراقية في الحد من نتائجها

م.د. بثينة حسيب سلمان الشريفي
Butheina Hasib Salman Al-Sharifi
buthena_ad@uomustansiriyah.edu.iq

م.م. سارة عبد الرضا سلمان
SARAH ABDULRIDHA SALMAN
Sarah.AbdulRedha@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادار والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

Abstract

The water crisis has become one of the most pressing problems facing most countries worldwide, threatening to trigger water wars between states that share a common river basin. Iraq is one such country, and the problems stem from the difficulty of fairly distributing water resources among the riparian states. The legal definition of an international river aims to mitigate these problems and find solutions by involving other international actors to guarantee the obligations of the riparian states. However, some riparian states still lack a true understanding of the concept of shared water resources and attempt to shift the burden of resolving water allocation issues onto downstream countries or use it as a bargaining chip against their upstream neighbours. Some countries have even sought to change the term "international river" to "international drainage basin" to reflect the worsening effects of water scarcity, rising temperatures, population growth, and the increasing demand for freshwater. The research concluded that Turkish policy towards Iraq, in general, has been characterized by a lack of diplomacy and disregard for the principles of good neighbourly relations. The solution, therefore, lies in involving international actors and adopting a comprehensive approach that goes beyond water management alone, encompassing economic, security, and political dimensions.

Keywords: river basin, riparian state, convention, treaty, marshes.

المستخلص

باتت مشكلة المياه من ابرز المشاكل التي تهدد معظم بلدان العالم وتنذر باندلاع حروب مائية بين الدول المتشاركة والمتشاطئة بالنهر الواحد، ويعد العراق واحد من تلك الدول وتتجسد المشاكل في كيفية توزيع الحصص المائية فيما بينها بشكل عادل، وقد سعى التعريف القانوني للنهر الدولي الى تحجيم نطاق تلك المشاكل ووضع الحلول لها، بأدخال أطرافاً دولية أخرى لضامن التزامات الدول ذات الحوض الواحد غير ان بعض الدول المتشاركة في النهر

الواحد ما زالت بعيدة عن فهم واقع الشراكة وتحاول ترحيل حل المشاكل المتعلقة بالحصص المائية لدول المصب او استخدامها كورقة ضغط تجاه الدول المتشاركة معها في الحوض الواحد كما سعت بعض البلدان الى تغير مصطلح النهر الدولي إلى مصطلح الصرف الدولي، لتفاقم نتائج شحة المياه وارتفاع درجات الحراة، وازدياد عدد السكان، وتعاظم الحاجة للمياه العذبة، وقد خلص البحث الى نتيجة مفادها ان السياسة التركية بشكل عام تجاه العراق اخذت طابع بعيد عن الدبلوماسية والتزامات حق الجوار وان الحل يكمن بادخال اطراف دولية وانتهاج اسلوب شامل يتمثل بسياسة ذات بعد اعمق من ادارة الشان المائي بل لابد ان تتوسع لتشمل الجانب الاقتصادي والامني والسياسي . يشهد العالم تغيرات خطيرة شملت كل مفاصل الحياة السياسية والامنية والتكنلوجية والبيئية والصحية والمناخية وكذلك المائية محط حديث الدراسة، وهو ما افضى الى وجوب تصدي لتلك الاحداث كونها ذات اثار متداخلة تسهم في التاثير على حياة الكائنات الحية بشكل عام، وتشكل التغيرات المناخية المتداخلة مع الاحداث السياسية والامنية ذات الطابع الاقتصادي والتي تلقي باثارها الخطيرة والتي اخذت تتصاعد منذ نهايات القرن المنصرم وتهديد الحكومات ذات المنابع المائية للانهار الدولية بالسيطرة على المياه السطحية للدول المشتركة معها مهددة باندلاع حروب المياه ويسعى البحث الى تسليط الضوء على مدى الخطورة التي تحدق بالعراق بهذا الشان كونه يشكو من ان جميع منابعه المائية من خارج اراضيه. فمنذ عام 1973 والعالم يشهد تغيرات في السياسة المائية العالمية اعتمدت من قبل بلدان المنبع للمياه السطحية اسهمت في تغير النهج المعتمد من قبل البلدان المشتركة بالمياه ومنذرة باندلاع حروب ونشوب صراعات سياسية وهو ما اسهم في تغير النهج المعتمد من كون المياه مصدر للحياة الى كونها سببا للحروب والصراعات الدولية ومن كونها سلعه فاقدة للقيمة الاقتصادية بسبب غزارتها رغم القيمة الحياتية لها الى سلعه قابلة للتسعير بل مقارنتها مع اهم مورد اقتصادي عالمي عرفته الصناعة العالمية والتكنوجيا الصناعية وهو النفط، وللاسف فان العراق واحدة من تلك الشعوب التي يتهدد معروضة المائي بسبب سياسة للبلد المتشاطيء معه لا سيما الجارة تركيا ويسعى البحث الى اثبات الفرضية التالية .

الكلمات المفتاحية : حوض النهر , الدولة المتشاطئة , الاتفاقية , المعاهدة , الاهوار .

المقدمة

1. منهجية البحث: اتبع الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي لاثبات فرضية البحث

أولاً: مشكلة البحث : تنبع مشكلة الدراسة من النتائج السلبية للسياسة التركية والاثار التي تحدق بالعراق على جميع الاصعدة نتيجة الاسلوب الاستغلالي لمياه نهري دجلة والفرات.

ثانياً: فرضية البحث : السياسة المائية التركية ذات اثر وخيمة على الواقع العراقي.

ثالثاً: مفاتيح البحث

1. حوض النهر
2. الدول المتشاطئة
3. الاتفاقية
4. المعاهدة
5. الاهوار

رابعاً: حدود البحث تشمل حدود البحث

- الحدود المكانية تشمل العراق
- الحدود الزمانية لم يتم تحديد حدود زمانية للبحث

خامساً: هيكلية البحث: يسعى الباحث الى اثبات الفرضية من خلال تقسيم البحث الى ثلاث مباحث

المحور الاول: واقع السياسة التركية تجاه العراق بشكل عام والسياسة المائية بشكل خاص.

المحور الثاني: الواقع العراقي لما بعد 2003.

المحور الثالث: مساعي الحكومة للحد من الاثار السلبية للسياسة المائية التركية على الواقع العراقي المائي.

المحور الاول: واقع السياسة التركية تجاه العراق بشكل عام والسياسة المائية بشكل خاص

ان المتتبع للشان العراقي التركي يلاحظ انه منذ 2003 ولغاية الان تعتمد تركيا مجموعة من السياسات تجاهه تهدف من خلالها التاثير في الواقع العراقي ولنا ان نقسم تلك السياسات الى مجاميع وحسب اثرها في الواقع العراقي :-

اولا- اساليب مائية: ان السياسة والاساليب المائية التركية ليست حديثة العهد فمنذ 1972 تعمد الحكومة التركية الى حزمة من الادوات والاساليب المائية والتي تعمد الى استغلال الواقع المائي المتمثل بكونها منبع لنهري دجلة والفرات هادفة الى تحقيق اهدافها بحزمة من السياسات والتي تم انتهاجها بأساليب متعددة يمكن ان نحددها بما يأتي :-

1. ان نهري دجلة والفرات نهرين وطنيين على الرغم من توقيع الاتفاقيات الخاصة بالاحواض المشتركة ولا تعدهما نهريين دوليين، وتؤكد بأن لها سيادة المطلقة على مجمل المياه السطحية النابعة من اراضيها متجاهلة حق الشراكة والتزاماتها تجاه الجارتين العراق وسوريا، أن انشاء السدود والمشاريع الاروائيه فيه غبن ويخلق مشكلات دولية والمتتبع والدارس للمعاهدات والقواعد الدولية للمياه المشتركة يجد انها تدافع عن مبادئ في حق جميع الدول المتشاطئة واستخدامها للمياه الدولية دون منح أعتبارا للحق الاقليمي فيها، لقد شرعت تركيا منذ 1973 من القرن الماضي في تنفيذ حزمة من المشاريع تجسدت بمشروع (الكاب) وهو مشروع في الاساس من أفكار (سليمان ديميريل) رئيس الوزراء التركي ورئيس الجمهورية السابق والذي يتضمن 13مشروعاً رئيساً، منها 7 مشاريع تقع على حوض الفرات، و6 مشاريع تقع على حوض نهر دجلة، ويتضمن المشروع انشاء 22 سداً ذات طاقات استيعابية كبيره وتتضمن تلك السدود 19 محطة كهرومائية كما شمل المشروع مشروع (أنابيب السلام)(د.الراوي احمد عمر، 1999 :ص68)، والذي بدأت تركيا تلوح به نهاية الثمانينات هذا ويعد المشروع الاخير أحد ابرز المواضيع الخطرة والحساسة ذات الاثر في العلاقات العراقية التركية اذ يهدف هذا المشروع (أنابيب السلام) الى تحويل جزء من مياه دجلة الى الوطن العربي والخليج العربي عبر خطين من الانابيب، الاول (خط غربي) يبلغ طوله (2700) كيلو متر، والثاني (خط شرقي او خط الخليج كما يسمى) يبلغ طوله (3900) كيلو متر. وقد واجه هذا المشروع الكثير من العقبات في وقتها والتي حالت دون اتمامه وهنا لابد ان نوكد ان الهدف من مشروع (انابيب السلام) هي تحقيق أهداف ذات مديات اقتصادية وسياسية وأمنية واستراتيجية ساعيتا الى استغلال فرصة كونها منبع للمياه السطحية للعراق بشكل كامل لتحقيق قوة اقتصادية وامنية وسياسية متجاهل كل الالتزامات الدولية(السامرائي محمد احمد، 2001:ص12).

جدول (1) توزيع كميات المياه في خط الأنبوب الغربي الشرقيالبلدان المستفيدة من كميات المياه في خط الأنبوب الغربي البلدان المستفيدة من كميات المياه في خط الأنبوب الشرقي

الدولة	المدن	الكمية ب م3/ اليوم
تركيا		300.00
سوريا	- حلب	300.000
	- حماه	100.000
	- حمص	100.000
	- دمشق	600.000
الأردن	- عمان	600.000
السعودية	- تبوك	100.000

الدولة	المدن	الكمية ب م3/ اليوم
الكويت	- الكويت	600.000
السعودية	- جبيل	200.000
	- الدمام	200.000
	- الخبر	200.000
	- الهفوف	200.000
البحرين	- المنامة	200.000
قطر	- الدوحة	100.000

	- المدينة المنورة	300.000
	- ينبع	100.000
	- مكة المكرمة	500.000
	- جدة	500.000
المجموع العام 3.500.000 م3/ اليوم		

الإمارات	- أبوظبي	280.000
	- دبي	160.000
	- الشارقة وعجمان	120.000
	- رأس الخيمة والفجيرة وأم القوين	40.000
عمان	- مسقط	200.000
المجموع العام 2.500.000 م3/ اليوم		

المصدر:- هشام فوزي عبد العزيز، مشروع أنابيب مياه السلام التركي والمواقف العربية منه (1987م – 1999)،المنارة،المجلد4،العدد2 2008، 250.

ويمكن ان نوضح خطة السدود المائية التركية على نهري دجلة والفرات من خلال الخارطة التالية:

شكل (1) خارطة المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات ضمن مشروع (الكاب) الكبير

المصدر:- راجي سعد،هل سيموت الفرات ودجلة في العام 2040؟ المشاريع والسدود القاتلة التركية وزوال الهلال، 2020، سبتمبر 16.https://sergil.net/

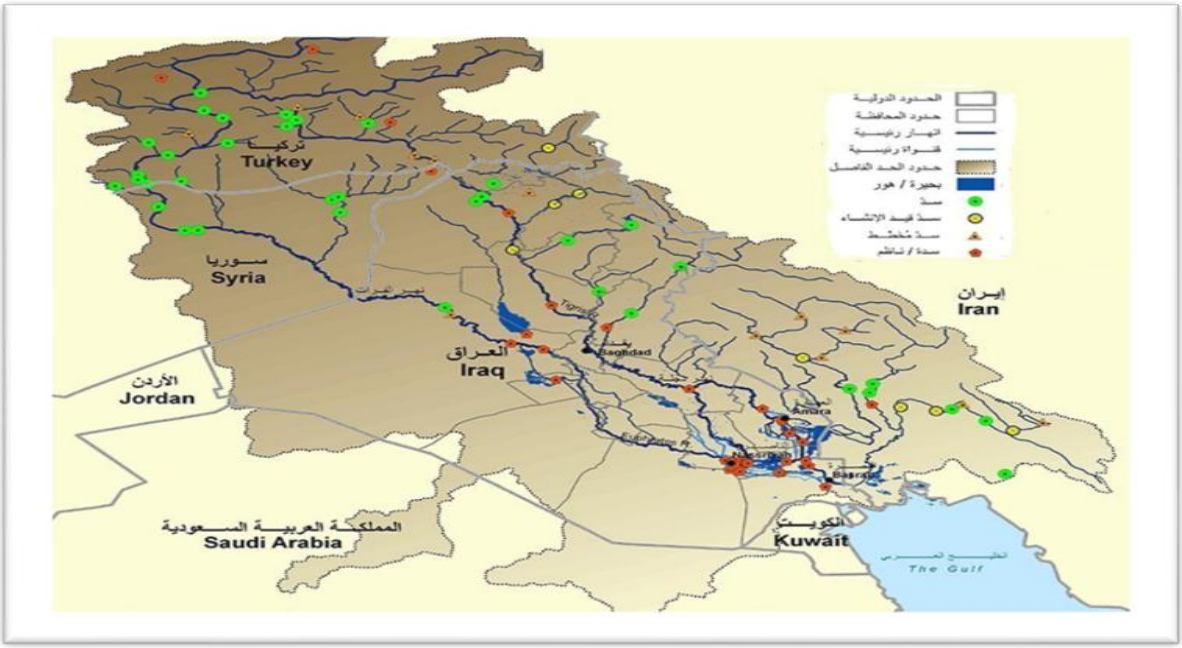

ويمكن ان نلاحظ من خلال الخارطة ان المشروع يضم حزمة من المشاريع تسعى الحكومات التركية المتعاقبة لأكثر من نصف قرن منصرم الى:

1. انشاء السدود ضم المشروع .
2. انشاء المبازل لتوسيع الرقعة الزراعية في الاراضي الواقعة في الجنوب التركي.
3. التحكم بأطلاق المياه بما يتلائم مع مصالحها الشخصية وغير مكترثة للمصالح العراقية السورية لتولد الكهرباء.
4. تراخي الحكومات التركية في السماح للبلدان المتشاركة معها في الاستفادة من المياه في فترات الذروة المائية ويمكن ان نوضح عذ المشارع في الجدول التالي:

الجدول (2): مشاريع جنوب شرق الاناضول ((GAp))

المشروع	الهدف من المشروع	انتاج الطاقة الكهرومائية (مليار ك.و.س)سنوياً	المساحة المروية (الف هكتار)
مشروع الفرات الادنى	1. انتاج الطاقة الكهرومائية 2. ارواء اراضي زراعية	8، 245	204، 706
مشروع قرة قايا	انتاج الطاقة الكهرومائية	7، 345	-
مشروع الفرات الحدودي	انتاج الطاقة الكهرومائية	3، 170	-
مشروع سروج - بازكي	1. انتاج الطاقة الكهرومائية 2. ارواء اراضي زراعية	0، 107	146، 500
مشروع غوكصو - اربان	ارواء اراضي زراعية	-	82، 685
مشروع ادي يامان - كاهتا	1. انتاج الطاقة الكهرومائية 2. ارواء اراضي زراعية	0، 509	77، 409
مشروع غازي عنتاب	ارواء اراضي زراعية	-	98، 000
مشروع دجلة - قرال قيزي	1. انتاج الطاقة الكهرومائية 2. ارواء اراضي زراعية	0، 442	126، 080
مشروع باطمان	1. انتاج الطاقة الكهرومائية 2. ارواء اراضي زراعية	0، 483	37، 744
مشروع باطمان - سيلون	1. انتاج الطاقة الكهرومائية 2. ارواء اراضي زراعية	1، 5	213، 000
مشروع جرزان	1. انتاج الطاقة الكهرومائية 2. ارواء اراضي زراعية	0، 315	60، 000
مشروع اليسو	انتاج الطاقة الكهرومائية	3، 730	-
مشروع جزرة	1. انتاج الطاقة الكهرومائية 2. ارواء اراضي زراعية	1، 208	121، 000
المجموع	1. انتاج الطاقة الكهرومائية 2. ارواء اراضي زراعية	27، 063	1، 659، 652

المصدر:- عبد العزيز شحاذة المنصور، "المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، "مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000، ص167.

ثانيا - اساليب امنية : فيما يخص الوضع السياسي فيمكن لنا ان نتتبع النهج التركي تجاه العراق والمتمثل بـ :

1. القصف المستمر للأراضي العراقية (القصف التركي في العراق.. تاريخ من الانتهاكات، 2024)
2. تعدي الحكومة التركية المستمر على الاراضي الواقعة على الحدود العراقية التركية بين القترة والاخرى(القصف التركي في العراق.. تاريخ من الانتهاكات، 2024)
3. ايواء بعض الشخصيات المعارضة للحكومات العراقية ومن تلطخت ايديهم بدماء العراقيين منذ 2003.

ثالثا الاساليب السياسية [الاتحاد الوطني الكردستاني، 2016] **:** يمكن ان نحدد الادوات السياسية التي تنتهجها الحكومات التركية تجاه العراق منذ 2003 ب

1. التصريحات السياسية من قبل المسؤولين في الحكومة التركية بحقها في بعض المحافظات العراقية كالموصل على سبيل المثال .
2. تدخلات تركيا بالشان السياسي عبر تصريحات المسؤولين المستفزة متجاهلة ان العراق بلد ذات سيادة

رابعا- اساليب اقتصادية : يمكن ان نحدد اهم الادوات التي تعمل عليها الحكومات التركية في سياستها ضد العراق .

1. الاغراق الاقتصادي بالبضائع والسلع منذ 2003 والذي اسهم في القضاء على جزء لايستهان به من الصناعة والزراعية العراقية (عبدالجبار نوري،2024)
2. استقبال بعض الشخصيات التي اتهمت بسرقة الموال العام في ظل الحكومات العراقية منذ2003.

(The Federal Integrity Commission extradites a convict from Türkiye after his involvement incorruption cases2025).

المحور الثاني : الواقع العراقي لما بعد 2003

منذ 2003 ولغاية الان يشهد العراق اوضاع استثنائية تجسدت بكونه يعاني من مجموعة من المشاكل والمصاعب جعلت منة عرضة لأحداث خطرة يمكن ان نجمل تلك الاحداث بـ :

اولا:- الواقع المائي : يمكن ان نحدد الواقع المائي في العراق بمجموعة من المميزات نوجزها بما ياتي

1. انحسار السدود في المنطقة الشمالية بالتحديد في اقليم كردستان وهو ما جعل العراق مهدد من جانب وضعه المائي وفق تغير العلاقة بينة وبين الاقليم (د.الشريفي بثينة حسيب،2006)، وهنا لابد ان لا ننسى التهديدات التي تلوح بها الاقليم بين الحين والاخر فيما يخص الانفصال واعلان الدولة الكردية.
2. معظم الابار الموجودة في الجانب الغربي تمتاز بكونها ابار تعتمد على مياه الامطار وهذا ما ولد مشكلة قد يعاني منها العراق في حال استمرار تراجع معدلات الامطار للسنوات القادمة
3. اشتراك الابار المائية الجوفية مع الدول المجاورة له فيما يخص الاردن والسعودية (التقرير السنوي للأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا،2005)، والخارطة التالية توضحذلك:-

شكل (2) الخارطة المياه الجوفية العراقية

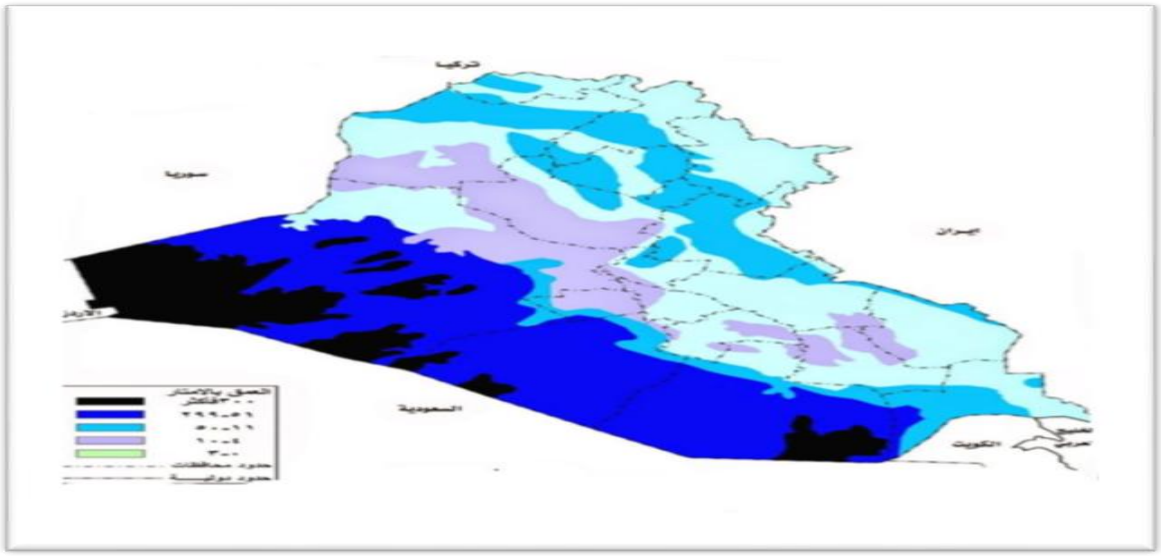

المصدر :-وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للسدود والخزانات.

4. استقبال بعض الشخصيات التي اتهمت بسرقة الاموال في ظل الحكومات العراقية منذ2003 المصدر:- التقرير السنوي للامم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، 2005.
5. يشكو العراق من كون مياهه السطحية كلها مشتركه مع بلدان اخرى سواء الفرات او دجلة لكل من تركيا وسوريا اضافة الى انها كلها احواض متشاطئة غير ان الفرات يدخل بالعمق السوري اكبر من نهر دجلة مما اعطى فرصة لسوريا لاستغلال المياه الداخلة من كلا النهرين(وزارة الزراعة والري،1990: ص6) والخارطة رقم (1) توضح ذلك.
6. تشكو المياه السطحية في العراق من كونها في الغالب غير مبطنة مما يسهم في ارتفاع الفاقد لهذه المياه.
7. تراجع العرض المائي الى معدلات عالية خلال ال 30 سنه السابقة بسبب السياسة التركية المتعلقة بالمياه والسطحية (وزارة الموارد المائية للسدود والخزانات، قسم المدلولات المائية، سجلات التصريف السنوي لنهري دجلة والفرات، بيانات غير منشورة).
8. ارتفاع معدلات الملوحة في المياه السطحية خصوصا في الفرات وشط العرب (الربيعي داود جاسم،1990:ص172).
9. ارتفاع الفاقد المائي والذي تعده تركيا ذريعة تجاه العراق وحجة من قبل حكوماتها المتعاقبة للاستمرار في سياستها المائية تجاه العراق، ويتم حسابة عن طريق حساب المياه الداخلة الى الاراضي الشمالية في مدينة (فيش خابور) لنهر دجلة ومدينة (القائم) لنهر فرات والمياه الخارجة الى الخليج العربي من شط العرب.
10. يعاني العراق من مشكلة خطرة اسهمت في تهديد المناخ والثروة الحيوانية وركن من اركان التراث العراقي والسياحة المناخية وهو فقدان الاهوار بسبب سياسة النظام الدكتاتوري السابق وسياسته الرعناء والتي اتسمت بفقدان حس المسؤولية فعمد الى تجفيف الاهوار في جنوب العراق(كافن يونغ، العودة الى الاهوار،2012)، ويمكن ان نوضح اهمية الاهوار في جنوب العراق من خلال الخارطة التالية:-

شكل(4) الخارطة الاهوار في جنوب العراق قبل التجفيف

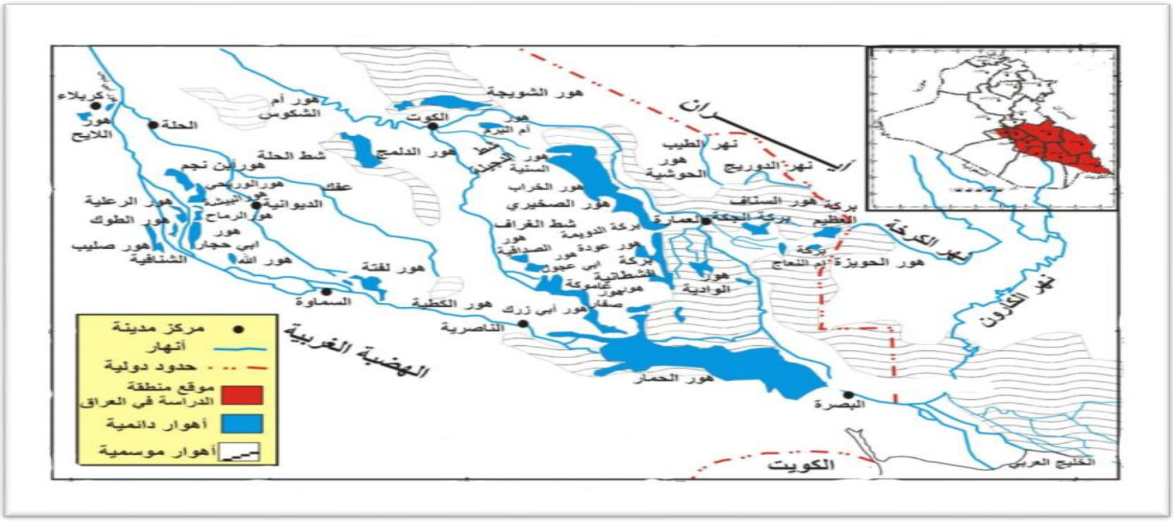

المصدر :- وزارة الموارد المائية،الهيئة العامة للسدود والخزانات،بيانات غير منشورة .

ثانيا:- الواقع المناخي : يشكو العراق من مجموعة من الظواهر المناخية ذات الاثر السلبي على الواقع المائي العراقي والمتمثلة بـ:

1. ارتفاع درجات الحرارة الى معدلات عالية اثناء الصيف مما اسهم في ارتفاع التبخر وتراجع مستوى الامطار
2. تراجع معدلات الامطار في العراق والتي قد يوعز جزء منها الى لسرقة الامطار والتي بدأت الحكومات تشكو منها منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم.
3. ارتفاع معدلات الرطوبة لاسيما في المحافظات الجنوبية كالبصرة.

ثالثا:- الواقع المالي : ماليا يشكو العراق من العديد من الظواهر ذات الاثر السلبي على العرض المائي بشكل عام والواقع الاقتصادي بشكل خاص يمكن ايجازها بما يأتي:-

1. ارتفاع المديونية في الاقتصاد العراقي لا سيما الداخلية.
2. ارتفاع الانكشاف الاقتصادي وهو ما هدد الصناعة والزراعة المحلية.
3. تصدر العراق لائحة الفساد المالي التي تصدر من قبل الامم المتحدة ولسنوات عديدة بعد 2003 وهو ما اعاق المشاريع الاستثمارية والتنموية والتي كان من المفترض ان توجه تلك الاموال نحو التنمية الاقتصادية خصوصا في فترة ارتفاع اسعار النقط خلال الفترة (2008-2014) حيث وصل سعر برميل النفط الى 120 $ بدل جيوب الفاسدين والتي في الغالب تم توجيهها الى خارج العراق
4. ارتفاع المديونية للحكومة العراقية والتي تعد احد اهم مسبباتها:

- انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري.
- ارتفاع الانفاق التشغيلي والذي تفوق على الانفاق الاستثماري.
- تعثر القطاع الخاص عن المشاركة في العملية الاقتصادية واخذ دورة الحقيقي في الناتج المحلي. وذلك راجع الى انعدام البيئة الاستثمارية الجاذبة له كالاستقرار الامني والتنظيم المصرفي وسيادة القانون والاستقرار في التشريعات القانونية والادارية فيما يخص قانون الاستثمار(د. الشريفي بثينة حسيب، 2025:ص12).
- اعتماد العراق على النفط في تغطية النفقات وهو ما جعل العراق بلد ريعي فالنفط يغطي ما لا يقل عن (93 %) من الايرادات العراقية للموازنة العامة (عالية،2024)

5. عجز الميزان التجاري وتغلب الاستيرادات على الصادرات والتي في الغالب هي موارد طبيعية (النفط)وهو ما اسهم ف
6. ارتفاع معدل التضخم والناتج عن :-

- ارتفاع الطلب بسبب ارتفاع النفقات التشغيلية.

- تراجع العرض المحلي بسبب اقتصار الانتاج على القطاع العام والذي يكو من التلكؤ الناتج عن غلق معظم المصانع والمعامل منذ 2003.
- تراجع قيمة العملة المحلية والي يمكن ارجاعه الى:

- ارتفاع ظاهرة الدولره (اي ارتفاع تعامل المجتمع العراقي بالدولار وارتفاع اكتناز المواطن بالدولار) .
- تراجع الوعي المصرفي لدى المواطن العراقي اي عزوفة عن الايداعات المصرفية
- وانتشار ظاهرة الاكتناز السالب اي تسرب الموال خارج الدوران النقدي او(تجميع الاموال في المنازل او شراء المصوغات الذهبية) مما يسهم في حجب جزء من الاموال عن الدوران الاقتصادي مما يسهم في تعطيل الاستثمار وتراجع العرض.
- جمود الجهاز الانتاجي والذي نتج عن تعطيل المصانع والمعامل وتوجه القطاع الخاص رغم اسهامه البسيط نحو المشاريع ذات الطابع الخدمي كالتربية والتعليم والاتصالات والطيران والسياحة.

رابعا :ـ الواقع الامني: شهد العراق خلال النصف قرن المنصرم ظروف استثنائية تجسدت بدخوله في ظروف عديدة مع دول الجوار وغيرها وهو ما اسهم ب

1. تعطيل الصادرات النفطية كون معظم التصدير النفطي يعتمد على الانابيب
2. ارتفاع عدد ضحايا الحرب بين شهيد ومعاق وايتام وارامل
3. تضرر الاقتصاد بسبب تحول الاراضي الى ساحات قتال وخسار الموارد التي كان من المفترض ان توجه نحو الانتاج وليس النفقات العسكرية كالطاقة الشبابية والاراضي الزراعية والموارد المالية مما اسهم في رفع المديونية الداخلية والخارجية معا.
4. كذلك شهد العراق دخول صراعات مع بلدان عالمية كان هو الطرف الاضعف مما نتج عنه

- فرض عقوبات اقتصادية ارهقت الاقتصاد العراقي
- خسارته للقوه العسكرية الخاصة به

5. شهد العراق نوع من الاقتتال لم يكن مألوف في مجتمعنا سابقا تمثل بالاقتتال الطائفي تسبب في

- ارتفاع ضحاياه كون القاتل والمقتول هم من عموم المجتمع العراقي وهم في الغالب قد اوقع بهم وغرور تحت مسميات طائفية صدرت لنا من خارج مجتمعاتنا
- ارتفاع النفقات التشغيلية كدخول موجة نحو ضحايا الارهاب
- ارتفاع النفقات العسكرية لتسليح الجيش وتطوع الشباب في سلك الجيش والامن ومكافحة الارهاب
- ارتفاع النفقات الموجة نحو حماية المنشاة المدنية من الاعتداءات من قبل الجماعات المتطرفة

خامسا:ـ الواقع الزراعي المائي:يشكو القطاع الزراعي العراقي من كونه يعاني جملة من المشاكل نستطيع ايجازها ب

1. فقدان الادارة للرشيدة فيما يخص تنوع المحاصيل الزراعية بما يضمن تقليل الهدر المائي كون المحاصيل الزراعية تتنوع من ناحية استهلاكها للماء
2. انحسار استخدام طرق الارواء الحديثة ذات الطابع الاقتصادي كالارواء بالتقطير على سبيل المثال مما يسهم في ارتفاع الضياع المائي
3. فقدان الوعي لدى الفلاح العراقي بواقعة المائي والمخاطر التي تحدق بالعراض المائي واثاره الاقتصادية

المحور الثالث : مساعي الحكومة للحد من الاثار السلبية للسياسة المائية التركية على الواقع العراقي المائي

طيلة الفترة السابقة شهدة العلاقات العراقية التركية توتر بسبب المسالة المائية وما يمكن ان تاول اليه من نتائج تمس الامن الانساني والغذائي معا كون العراق ولسوء الحظ رغم تمتعه بالموارد المائية المتنوعة بين الجوفية والمطرية والثلجية والسطحية غير ان المياه السطحية ذات النسبة الاعلى جميعها تنبع من خارج العراق بل وتتغذى (في الاغلب) من خارج اراضيه مما استدعى من الحكومات العراقية المتعاقبة الى تفعيل صيغة الحوار المتبادل بينها وبين الحكومة التركية بغية ايجاد صيغ لحل الخلاقات وتعدي الطرف الاخر على الحقوق العراقية في مياهه بشكل مستمر وتخليها عن التزاماتها ضمن الاتفاقيات المائية المبرمة منذ

اكثر من 100 عام والتي تنص على تقاسم المياه بين البلدان المتشاطئه (الدوري عبد الغني عبد العزيز،2004: ملحق 2) وهي:-

1. معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا والموقعة بتاريخ 1946 ووفق المادة (5) فان العراق لابد من ان يتطلع على المشاريع التي تهدف تركيا الى انشائها على نهري دجلة والفرات وروافدهما وبما لا يضر بمصلحة العراق.
2. اتفاقية هلسنكي الخاصة باستخدام مياه الانهار الدولية ووفق المادة(4) يحق لكل بلد ضمن الدول المشتركة بالحوض في استخدام حصه معقولة ومنصفة لبقية الاطراف والمادة(5) وضعت لتحديد معنى الحصة المعقولة ضمن مفردات تدل على اعطاء كل ذي حق حقة وفق الاستحقاق القانوني حسب طول الشاطيءوالحاجة الفعلية اما المادة(6) فقد عنيت بمنع منح اي جه افضلية استخدام المياه خارج دائرة الاتفاق المبنى حسب الاستحقاق .

غير ان الحكومات التركية مضت ومنذ اكثر من 50 سنة الى اعتماد سياسة ابتعدت بها عن كل الاتفاقيات التي ابرمت سابقا لا بل انها مضت باستخدام المياه كاداه ضغط على العراق حتى ان التصريحات كانت علنية في مطلع تسعينات القرن المنصرم بان برميل الماء بدل برميل النفط (السامرائي محمد احمد، 2001:ص12)، واستمرت تركيا بتصريحاتها المعادية والمؤكدة على المضي بأهدافها التوسعية حتى شمل الامر الطمع بالأراضي العراقية الموصل تحديدا معتمدة سياسة اضعاف الجانب العراق اقتصاديا عبر سياسة اغراق اقتصادي بعد 2003 مستغلة غياب السلطة وهشاشة الاقتصاد العراق وفجوة العراض للسلع والخدمات والتي يعاني منها العراق نتيجة الحروب والحصار الذي عانى منه لاكثر من ثلاث عقود مما خلق ما يسمى (بالطلب المكبوت) ومع ذلك بادر العراق عبر حكومته المتمثلة بالسيد رئيس الوزراء الدكتور المهندس (محمد شياع السوداني) الى فتح مجال الحوار الدبلوماسي ساعيتا الى تفادي الاثار الوخيمة التي تترقب بالواقع العراق بسبب التغير المناخي مما اسهم في تراجع العرض المائي وهنا يجب ان نلاحظ ان العراق يعاني من شراكة مائية شملت كل اشكاله فالمياه الجوفية العراقية في الغالب مشتركة مع دول الجوار الاردن والسعودية راجع الخارطة رقم (2) كما ان الاطماع بالمياه السطحية العراقية لم يقف عند تركيا بل ان الجانب السوري كذلك فمنذ1973 وسوريا ماضية في استغال المياد العراقية الداخلة لها سواء من دجلة او من الفرات وذلك بانشاء سدود وخزانات راجع الخارطة (3)، ومن هذا المنطلق سارعت حكومة رئيس الوزراء السيد محمد السوداني الى التحرك مستغلة كل ما يمكن لكسب المغانم للجانب العراق وبالفعل تم توقيع (اتفاقية إدارة الموارد المائية) بما يضمن حصول العراق على حصة عادلة من المياه، وتمتد الاتفاقية لعشرة أعوام غير انها قابلة للزيادة، وقد أثارت لغط كبير بين خبراء المياه لعدم تمكنها من إنهاء الخلاف حول الجوانب التالية(وزاره الخارجية، 2024) ويمكن ان نحدد اسباب اللغط بـ :

1. لم تحنوي على بند يحدد مياه لنهري دجلة والفرات محلية أم دولية
2. لا يوجد تحديد لكميات المياه التي سيتم إطلاقها إلى العراق سنويا
3. ان تركيا لم تلزم بالعودة الى اتفاقية (هلنسكي) و(معاهدة الصداقة وحسن الجوار) المبرمة بين العراق وتركيا والموقعة بتاريخ (1946)م(الدوري عبد الغني عبد العزيز،2004: ملحق (2))

ويمكن ان نستقرء ان تركيا اوشكت ان تعتبر نهري دجلة والفرات نهرين محليين رغم امتدادهما الدولي، وتشمل الاتفاقية التعاون عبر مشاريع مشتركة لإدارة مياه نهري دجلة والفرات، وتوجيه دعوة لتعاون شركات تركية في انشاء العديد من البنى التحتية للمشاريع الاروائية للري والبزل، وتبادل الخبرات والتاكيد على استخدام أنظمة وتقنيات حديثة في الري كتبطين والتغليف للمبازل والانهار.

ويمكن ان نلخص اهداف الاتفاقية ب (وزاره الخارجية، 2024)

1. تطوير سبل التعاون في مجال المياه، ضمن مبدأ المساواة والعدالة والنوايا الحسنة وحسن الجوار بين الدولتين
2. وضع رؤية معاصرة وجديدة لتنفيذ المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية والاستثمارية الخاصة بالموارد المائية في العراق لتقليل الهدر والضياع

3. اعتماد رؤية واضحة تهدف إلى تحقيق تخصيص عادل ومنصف للمياه العابرة للحدود ضمن الواقع الواردات المائية والاحتياج الفعلي
4. اعتماد رؤية واضحة وجديدة لاستخدام المياه بطريقة رشيدة وفعالة.

هذا كما ويتضمن الاتفاق على مسائل جديدة وخارج دائرة اتفاقيات المياه السابقة تمثلت بما يأتي :-

1. التعاون المشترك والمتبادل عبر انشاء مشاريع مشتركة بين البلدين تهدف لتحسين إدارة واستخدام المياه في الحوضين.
2. تقديم دعوة لشركات تركية لغرض التعاون في انشاء البنى التحتية لمشاريع الري والبزل كأنظمة وسدود للمياه، وتبطين القنوات والمبازل، ونصب وتشيد محطات التصفية والتحلية المائية، ومشاريع معالجة المياه العادمة..
3. التأكيد على اهمية تبادل الخبرات في مجال استخدام أنظمة وتقنيات الرّي الحديثة والتغليف.
4. يستمر تنفيذ هذا الاتفاق لـ 10 سنوات القادمة، على ان تمدد تلقائياً لسنة واحدة فقط في كل مرة بعد اتفاق

غير ان المتتبع للاتفاقية يلاحظ انها قد خلت من الجوانب ذات الخلاف الجوهري بين الجانبين والمتمثلة بما يأتي:-

1. التهرب التركي من كل اتفاقيات الأنهار والمجاري غير الملاحية المبرمة بين البلدين وهذا يعني ضمننا استمرارها بنقس الأسلوب الذي انتهجته منذ التسعينات بتحديد كمية المياه المتجه للعراق وفق الاستغلال الفعلي وليس الحصه فالجانب التركي يرى أن العراق طيلة الـ (50) سنة السابقة قد عانى من وجود إسراف من الجانب العراقي وإساءة استخدام للمياه السطحية، وتوفر معلومات عن وجود مياه عذبة لا تستغل وتذهب باتجاه البحر. متجاهلة ان العراق مر بظروف تجسدت بما يأتي:-

- الحروب المستمرة لأكثر من ثلاث عقود والتي تسببت في اهدار الموارد الاقتصادية بما فيها الاراضي الزراعية مما ادى الى تراجع الانتاج الزراعي وعدم استغلال المياه.
- الحكم الدكتاتوري الذي اضاع الموارد الاقتصادية وانشغل بالانتقام من المحافظات التي انتفضت ضدة خصوصا بعد عام 1991 بدل من اهتمامها بالتطوير الانتاجي واستغلال للموارد الاقتصادية
- الحصار الدولي الذي فرض على العراق والذي اضاع فرص البناء الاقتصادي
- فقدان العراق لاهم مورد اقتصادي وهو الانسان والذي عانى من الضياع بسبب الحروب والسجون او القتل من قبل للنظام المقبور اوالهجرة وترك البلاد خوفا من النظام وبطشة او للبحث عن قرص العمل.

2. افتقادها إلى مسالة اساسية تمثلت في تحديد كمية المياه التي لابد من إطلاقها للعراق باعتبارها بلد منبع يمتلك قدرة التحكم بالإطلاق المائي والعراق بلد مصب لذا من الضروري أن تكون هناك شراكة فعلية بين البلدين لتوزيع عادل بخلاف ذلك سوف يستغل العراق(بلد المصب).
3. لا تتضمن الاتفاقية تقديم قاعدة بيانات بين الطرفين ولجان مشتركة للعمل وذلك فان العراق سوف يستمر كونه الجانب الاضعف في المعادلة ولأنه لا يمتلك قاعدة البيانات الخاصة بواردات واستخدامات المياه في قبل تركيا، بالمقابل فان الجانب التركي يمتلك كل المعلومات الخاصة بالاستخدام العراقي للمياه، فالعراق يقوم بإرسال قائمة باحتياجاته من المياه والخطة الزراعية إلى الحكومة التركية، ليتم تحديد الكميات التي يتم ارسالها من نهري دجلة والفرات بحسب وجهة نظر وقناعة دولة المصب تركيا.
4. افتقارها الى حسم ملفإقامة السدود من قبل تركيا والتي تمت دون اتفاق بين الجانبين وتجنب اثارها على الجانب العراقي كما تنص علية الاتفاقيتين الدوليتين (اتفاقيةهلنسكي) و(معاهدة الصداقة وحسن الجوار) كما أن بنود الاتفاقية لم تحسم اثار السدود التي لم تفتتح لغاية الان كسد (الجزرة) الذي يشكل خطر فقد يتسبب بـ بقتل نهر دجلة، والذي يعد مكمل لسد (أليسو) والذي يتوقع أن يؤدي افتتاحه إلى انعكاسات خطيرة في الواردات المائية،كونه سيحول جزء كبير من المياه إلى الأراضي الخاصة بالمشاريع التركية قبل عبورها الحدود العراقية التركية كما انه سوف يخفض من حصة مياه دجلة إلى النصف(الاقتصاديون العراقيون،2022).
5. خلت الاتفاقية من طرف دولي يتم بوجوده التفاوض لقبول تركيا بأهمية اخذ موضوع الحصة المائية العراقية على محمل الجد.

وبشكل عام العراق بحاجة سنويا ما بين(42-50) مليار متر مكعب من المياه فقط لخطة الزراعية خصوصا اذا أخذنا ارتفاع درجات الحراة والتبخر وازدياد التصحر وتراجع المياه الجوفية، فان العراق مقبل على تغيرات خطرة قد تهدد امنه الانساني والغذائي، ناهيك عن التغيرات في احتياجات السكان من حيث العدد

بسبب النمو السكاني، ومن حيث النوعية بسبب تنوع الاحتياج المائي واستخداماتها مع الحداثة وبذلك فان العراق بحاجة الى اعادة صياغة بعض الامور منها

1. اعادة الحوار الدولي مع تركيا وان تكون المحافل الدولية طرف في المعادلة والاتفاق
2. اعادة تنظيم الشأن المائي العراقي والمتمثل باستخداماته في شتى جوانب الحياة لا سيما الزراعة عبر استخدام تقنية السقي بالرش والتنقيط
3. اعادة جدولة التنظيم الزراعة لاستخدامات المياه حسب الوفرة المائية والمعروض للمائي وبحسب المادة المزروعة واستخدامها للمياه
4. لابد من خلق وعي مجتمعي بأهمية المياه وخطورة الوضع العراقي عبر كل الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة، وهنا لابد ان نؤكد على دور الاعلام والتربية والتعليم بصياغه مناهج تربوية تحث على الترشيد في الاستخدامات المائية ودور المياه في الحياة وخطورة الوضع المائي العراقي مع استمرار الحال على ما هو علية الان.

5- لابد من انتهاج اسلوب مغاير مع الحكومة التركية يتمثل في استغلال اهمية التبادلات التركية مع العراق وارتفاع حجم صادراتها للعراق وجعلها وسيلة ضغط على الجانب التركي خصوصا مع توفر البدائل من بلدان اخرى، وهو ما يوجب امرين:

الاول: الاستمرار بعلاقات جيدة مع بلدان الجوار

والثاني: الاسراع في بناء قاعدة انتاجية تجعل من العراق في وضع يمكنه من التفاوض والدفاع عن حقوقه.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. لا يمتلك العراق أي ورقة يمكنه من خلالها الضغط على تركيا لإنهاء ملف استغلال المياه المتشارك معها.
2. تخلو الاتفاقية الاخيرة التي ابرمها العراق مع الجانب التركي من الالتزامات الدولية والمثبتة في الاتفاقيات الدولية(لتقاسم المياه في الاحواض المشاركة اتفاقية (هلنسكي) و(معاهدة الصداقة وحسن الجوار) وهو ما يجعلها ملزمة لتحديد حصة معينة من المياه وليس حسب الاهواء الشخصية.
3. العراق غير قادر على مناقشة الجانب التركي حول المياه كون المعادلة تخلو من التكافؤ بين الجانبين فيما يخص امتلاك البيانات الخاصة باستخدامات المياه لنهري دجلة والفرات.

ثانياً: التوصيات

1. لا بد للحكومة العراقية من التفاوض لإيقاف وضع الخطط للسدود والتي لم تنفذ اما السدود التي نفذت على الأقل تحويله اروائي فقط.
2. يجب أن يتم التفاوض وارغام تركيا لقبول بوجود تحكيم دولي ليكون طرف ثالث يسهم في حسم ملف حصة العراق من مياهه السطحية بشكل تام.
3. لا يوجد أي اتفاقية تلزم تركيا بأن تعتبرنا شركاء معها في بهري دجلة والفرات وتعطينا من مياههما، فهي ضمن تصرفاتها لا تعترف أنهما نهران دوليان وهناك من يشاركها فيهما، ومن هنا فنحن بحاجة إلى مفاوضات اثبات الشراكة قبل الحقوق تسهم في اثبات حقوق العراق من موارده المائية السطحية بشكل لا يقبل التأويل.

المصادر

1. السامرائي محمد احمد، 2001، نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والاطماع الصهيونية،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد.
2. كافن يونغ، العودة الى الاهوار،2012، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع.
3. د. الشريفي بثينة حسيب، 2025، القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في العراق وسبل التغلب على المعوقات التي تواجهه، مجلة الخليج العربي.
4. الربيعي داود جاسم، 1990، الموارد المائية في محافظة البصرة، مجلة الخليج العاربى، جامعة البصرة، مجلد 22.
5. الشريفي بثينة حسيب،2006، الامن المائي وتاثيره التنمية الزراعية في العراق، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد.
6. الدوري عبد الغنى عبد العزيز،2004: ملحق (2)،السياسة المائية واثرها في الامن القومي العربي، رسالة ماجستير، المعخد العربي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية.

7. د.الراوي احمد عمر، 1999، مشكلات المياه في العراق في ظل السياسة المائية التركية زوتاثيؤراتها قي الامن الغذائي، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد .
8. عبد العزيز شحاذة المنصور :"المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، "مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000.
9. هشام فوزي عبد العزيز، , مشروع أنابيب مياه السلام التركي والمواقف العربية منه (1987م – 1999)، المنارة، المجلد 4، العدد2 2008.
10. التقرير السنوي للأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا،2005 .
11. وزارة الزراعة والري، 1990،الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري، قسم المدلولات المائية، انهار العراق دجلة،بغداد.
12. وزارة الموارد المائية للسدود والخزانات، قسم المدلولات المائية، سجلات التصريف السنوي لنهري دجلة والفرات، بيانات غير منشورة.
13. عبدالجبار نوري،2024، سياسة الأغراق التجاري والاقتصاد العراقي المأزوم!
http://www.al-nnas.com/ARTICLE/AjNori/27g.htm
14. القصف التركي في العراق.. تاريخ من الانتهاكات، 2024،بغداد.
https://almaalomah.me/news/73829/politics
15. الاتحاد الوطني الكردستاني، مجلس الوزراء يدين تصريحات الرئيس التركي حول الموصل،2016.

https://www.pukmedia.com/AR/details/?Jimare=87106
16. The Federal Integrity Commission extradites a convict from Türkiye after his involvement incorruption cases, 2025.
https://www.nrttv.com/ar/detail3/40006
17. (2024)2025ترتيب العراق على مؤشر مكافحة الفساد لعام
https://shafaq.com/ar/%D9
18. تراجع مساهمة النفط في الموازنة العراقية إلى 93% وخبير يعدها نسبة "عالية،2024
https://shafaq.com/ar/%D8
19. وزاره الخارجية، 2024،ابرز نقاط اتفاق إطار التعاون في مجال المياه، بين العراق وتركي.
https://mofa.gov.iq/ankara/?p=6772#:~:text9
20. اتفاقية ادارة الموارد المائية مع تركيا تثير غضب خبراء المياه في العراق، 25-4-2024، واشنطن.
https://www.alhurra.com/iraq/2024/04/25/%D8
21. الاقتصاديون العراقيون،2022.
https://www.facebook.com/
22. العراق مشروع سد الجزرة التركي يضر بمياهنا، 2025.
https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/2021/11/17